# غذاء العالم العربى .. من أين؟

## مطلوب إفساح المجال أمام القطاع الخاص فى العالم العربى لتولى زمام تنمية الثروات الغذائية المهدرة

**أ.د. مصطفى فايز**
كلية الطب البيطرى
جامعة قناة السويس

من المعروف أن العالم العربى يستورد حاليًا ٧٥٪ من غذائه، كما من المعروف أن حاجة العالم للغذاء سوف تتضاعف فى عام ٢٠٥٠ عما كانت عليه فى بداية القرن بسبب ارتفاع عدد سكان العالم خلال هذه الفترة بنسبة ٥٠٪، أى بزيادة تتعدى ٣ مليارات نسمة.. ففى ظل هذه الزيادة السكانية والحاجة لمضاعفة توفير الغذاء يصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل توفير حاجة العالم العربى من الغذاء من دول كانت توفر له هذا الغذاء فى أوائل القرن.

إنه من الطبيعى أن نشهد تفضيلا لتوفير الغذاء لدى عديد من الدول لمواطنيها أولا وتقنين -أو حتى الامتناع عن- تصدير هذا الغذاء تمكينًا للمواطنين من شرائه بأسعار تتناسب ومعدل دخل الفرد منهم.

فهل المساحات القابلة للزراعة وتوافر المياه المطرية أو مياه الرى فى العالم قادرة على أن تضاعف الغذاء خلال الأعوام الخمسين الأولى من القرن الحالى؟ لقد أسهب علماء الزراعة والاقتصاد فى تحليل هذا الأمر، وخلصوا إلى أنه ليس سهلا لكنه غير مستحيل شريطة أن تتوافر المعطيات التالية:

ما زالت هناك نسبة كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم تصل إلى ٣٥٪ لم يتم استغلالها حتى يومنا هذا، فلا بد

## ضرورة وضع تشريعات فاعلة لحماية الإنتاج الوطنى والحد من استيراد المنتجات الغذائية

من زراعتها بصورة تدريجية خلال هذه الفترة الزمنية، أظهرت عمليات تنمية وتأصيل النباتات والحيوانات خلال الأعوام الخمسين المنصرمة قدرة زيادة إنتاجية الوحدة المساحية من الأرض أو إنتاجية الحيوانات المؤصلة إلى مقادير تتراوح بين الضعف والخمسة أضعاف، وما زال علماء الانتخاب والوراثة والتأصيل منكبين على رفع إنتاجية عديد من المحاصيل الزراعية والحيوانات الأليفة المعدة لتوفير البروتين الحيوانى بجدية عالية.

ولا بد للعالم العربى أو الشرق الأوسط من الإقبال على الزراعة ولو بتكلفة مرتفعة توفيرًا لغذاء قد لا يكون متوافرًا بصورة سهلة أو بأسعار اقتصادية لمواطنى الدول العربية فى القريب المنظور.

من الدول الأكثر قابلية للزراعة فى العالم العربى: السودان، الذى لديه ١٣٥ مليون هكتار صالحة للزراعة، يزرع منها حتى الآن فقط ١٦ مليونًا والجزائر التى لديها ٤٠ مليون هكتار قابلة للزراعة يزرع منها ٧,٥ مليون فقط والمغرب الذى لديه ٣٠ مليون هكتار قابلة للزراعة يزرع منها فقط ٨,٥ مليون، وسوريا التى لديها ١٤ مليون هكتار صالحة للزراعة يزرع منها ٤,٥ مليون واليمن الذى لديه ١٨ مليون هكتار صالحة للزراعة يزرع منها ١,٥ مليون فقط. هذه عينات من بعض الدول العربية الأكثر قابلية لتطوير الزراعة فيها.

## العالم العربى يمتلك مساحات هائلة من الأراضى الزراعيـــة البكر.. يمكن استغلالها فى سد الفجوة الغذائية المتوقعة

من هنا يتـــضـــح أن العـــالم العربى قـادر على توفير غذائه إذا انـكب علـى الـزراعـــة، لكـن ذلـك يتطلب إجـراءات كـثـيـرة على دوله الأخـذ بهـا وبصـورة سـريعـة، أهمها:

– من الواضح أن المهمة الرئيسة لإحـداث إنتـاج الغـذاء تقع على القطـاع الخـــاص، لكن القطاع الخـاص يتطلب مناخًـا مـلائمًـا للاستثمار أقله الأمـــن والعدالة ثم التـشـريعـات المحـفـزة، وتوفـيـر البنيـة التـحـتـيـة ومنهـا: طرقـات رابطـــــة بين المدن والموانئ والمناطق الزراعية، وجسور فوق الوديان والأنهـار، وسـدود لإنتـاج الكهرباء وتوفير مياه الرى وإيصال الطاقة الكهربائية للمناطق الزراعية والقرى.

– استحداث وزارات للاستثمار وقـوانين تشـجـــع الاسـتـثـمـار وتسـهل مـهـمـة القطـــاع الخاص فى الولوج إلى الاسـتـثـمـار فى الزراعـات والصناعـات الغـذائيـة وعدم الغرق فى متـاهات الوزارات المختلفة.

– وضع تشـريعـات فـاعـــلة لحـمـاية الإنتـاج الوطنى والحـد من اسـتـيـراد المنتـجـات الغـذائيـة، ووضع التـشـريعـات التى تحـرر الأراضى من قـبـضـة النافـذين فى عـــديد من الدول العـربيـة ومن تسلط المدعـين وحـــيـازتهـا دون وجـه حق، لا لأنهم يزرعـونهـا بل لأنهم يتـربصـــون بمن يرغب فى زراعتها لاستغلاله وفرض الإتاوات عليه.

– وضع التشريعات التى تسهل انتقال المستثمرين ورءوس أموالهم وفنييهم وحمايتهم من المستغلين والمعـــرقلين فى دوائر الوزارات المختلفة.

هكذا فقط يمكن للعالم العربى أن يوفـر غـذاء مـواطنيـه فى العـقـود المقـبلة والحـد من الاتكال على الاسـتـيـراد الذى قـد لا يكون متوافرًا لا كمًا ولا كيفًا ولا بقيمة اقتصادية مقبولة أو معقولة.